

Distr.: General
3 August 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ٥١ من جدول الأعمال المؤقت**

تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام

تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير، الذي يشمل الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٣ إلى تموز/يوليه ٢٠١٥، عملاً بقرار الجمعية العامة ٧٢/٦٨، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار، بما في ذلك عن سياسات وأنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة.

٢ - ويصف التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها والإنجازات التي حققتها كيانات الأمم المتحدة الـ ١٢ ومن بينها الفريق المشترك بين الوكالات المعني بتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام^(١) الذي ترأسه دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد أثبتت كيانات

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

** A/70/150

(١) إدارات ومكاتب الأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها الـ ١٢ هي: دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب شؤون نزع السلاح، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. وتشمل الهيئات القائمة بدور مراقب معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، والبنك الدولي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر.



الرجاء إعادة استعمال الورق

140915 140915 15-12716X (A)



الأمم المتحدة المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام سرعتها في الأداء وقدرتها على التكيف، وما زالت تشكل عنصراً أساسياً في جهود مكافحة الألغام لأغراض إنسانية وفي مبادرات التنمية.

٣ - وعلى الصعيد العالمي، يعيش ما يصل إلى ٧,٩ ملايين نسمة بالقرب من مناطق ملوثة بالألغام و/أو مخلفات الحرب من المتفجرات، ويوجد ٤,٧ ملايين شخص آخر معرض للخطر بسبب الهجرة الموسمية عن طريق ممرات موبوءة بالألغام و/أو مخلفات الحرب من المتفجرات^(٢). ومن المشجع أن نلاحظ أن عدد ضحايا الألغام الأرضية المضادة للأفراد قد انخفض بحوالي الثلثين (٦٧ في المائة) عن أعلى معدل بلغه في عام ٢٠٠٥. غير أن عدد الإصابات المتصلة بمخلفات الحرب من المتفجرات لم ينخفض، وما زالت النسبة المئوية للضحايا المدنيين من الأطفال آخذة في الازدياد^(٣). وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن البلدان المتضررة من الألغام أغلبها بلدان متوسطة ومنخفضة الدخل، وتشهد كثرة نزاعات عنيفة في الوقت الحالي. وللأمم المتحدة وجود معني بمكافحة الألغام في ٨٥ في المائة من البلدان والأقاليم المصنفة على أنها ملوثة بدرجة "شديدة" أو "شديدة جداً"^(٤).

٤ - وتتسبب النزاعات الجارية في أفغانستان وأوكرانيا والجمهورية العربية السورية والصومال وليبيا واليمن في تلوث جديد من مخلفات الحرب من المتفجرات. فالجماعات المسلحة تستخدم الأجهزة المتفجرة البدائية الصنع بشكل متزايد. وتلك التي لا تنفجر أثناء النزاع تضيف إلى هذا التلوث وتشكل تهديداً كبيراً للمجتمعات المحلية الخارجة من النزاع، كما ثبت في أفغانستان والعراق.

(٢) البيانات والتحليلات المستمدة من آلية الرصد والتقييم الخاصة باستراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨ تتعلق ببيانات تقديرية لعدد الأشخاص المعرضين للخطر وردت من إريتريا وأفغانستان وطاجيكستان وكوت ديفوار ومالي وموزامبيق ودولة فلسطين.

(٣) انظر _____، "Casualty trends 1999-2013"، 2014 (www.the-landmine & Cluster Munition Monitor, monitor.org/index.php/LM/Our-Research-Products/Maputo-3rd-Review-Conference/Casualty-trends-1999-2013).

(٤) الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، Landmine Monitor 2014، صفحة ٢٢. (<http://the-landmine-monitor.org/index.php/LM/Our-Research-Products/LMM14>). وتشير علامة "النجمة" في القائمة التالية إلى وجود لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. بلدان ملوثة بدرجة شديدة: أذربيجان* وأنغولا* وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية* وزمبابوي وفيت نام* وكرواتيا* وميانمار*. بلدان ملوثة بدرجة شديدة جداً: أفغانستان* والبوسنة والهرسك* وتركيا* والعراق* وكمبوديا*.

٥ - ومع تزايد عمل المشتغلين في مكافحة الألغام في بيئات معقدة، من بينها بيئات تجري فيها نزاعات مسلحة، فهم بانتظام يعرضون حياتهم للخطر في خدمة الآخرين. ففي العامين الماضيين، تعرض المشتغلون في مكافحة الألغام للاعتداء والخطف والقتل في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وليبيا.

٦ - وما زالت الإجراءات المتعلقة بالألغام ضرورية لتمكين المساعدة الإنسانية الفعالة وحماية المدنيين وإتاحة حرية التنقل لأفراد المجتمعات المحلية وموظفي المساعدة الإنسانية وحفظة السلام. وهي أيضاً شرط مسبق للمعيشة والزراعة التجارية، واستخدام الموارد الطبيعية، وإعادة الإعمار والتنمية في حالات النزاع وما بعد النزاع على السواء.

٧ - وتعد الإجراءات المتعلقة بالألغام ضرورية لتخفيف تهديد خطر المتفجرات التي يواجهها اللاجئون والأشخاص المشردون داخلياً أثناء فرارهم من النزاع، عند عبورهم حدود ملوثة بالألغام مثلاً، كما أنها ضرورية لكفالة العودة الآمنة لهؤلاء الأفراد إلى المجتمعات المتضررة من النزاعات ولإيجاد حلول دائمة أخرى لهذه المجتمعات.

٨ - وصادف عام ٢٠١٥ الاحتفال العاشر باليوم الدولي للتوعية بالألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. وجسّد موضوع اليوم وعنوانه "أكثر من ألغام" السياق المتغير والنطاق المتزايد للتهديدات التي تواجه "هها المجتمعات المتضررة من الألغام ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات المعنية بمكافحة الألغام. وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥، في إطار الجهود الجارية لزيادة الوعي وحشد الدعم السياسي والمالي لتحقيق رؤية الأمم المتحدة بإيجاد عالم خال من تهديد الألغام الأرضية وغيرها من مخلفات الحرب من المتفجرات، كان من دواعي سروري أن أعين الممثل العالمي دانييل كريغ بوصفه المؤيد العالمي للقضاء على الألغام وأخطار المتفجرات.

ثانياً - معلومات مستكملة عن الصكوك الدولية المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام

٩ - من التغييرات الإيجابية الملحوظة في السنوات الأخيرة التقدم المطرد الذي حققته بلدان كثيرة صوب الوفاء بالتزاماتها الدولية وإزالة خطر الألغام الأرضية وغيرها من مخلفات الحرب

من المتفجرات من أراضيتها^(٥). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة الدعوة إلى تعميم وتنفيذ الأطر القانونية القائمة ذات الصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام.

اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام ١٠ - حتى الوقت الراهن، صدّق ١٦٢ بلداً (٨٤ في المائة من الدول الأعضاء) على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد) أو انضم إلى تلك الاتفاقية. وأنا أهنيئ عُمان لانضمامها إلى الاتفاقية منذ تقرير السابِق (A/68/305). وبمساعدة كبيرة من الأمم المتحدة، جرى تدمير ما يزيد عن ٤٧,١ مليوناً من الألغام المخزونة المضادة للأفراد، ولم تُعد ١٥٧ دولة طرفاً (٩٧ في المائة) تملك مخزونات من الألغام المضادة للأفراد. وحتى الوقت الراهن، أكملت ٢٨ دولة طرفاً التزاماتها بتطهير الألغام بموجب الاتفاقية. ورغم أن ٣١ دولة طرفاً^(٦) لم تف بعد بالتزاماتها، تعكف الأمم المتحدة على العمل في شراكة مع كثرة من هذه الدول لتحقيق هذا الهدف في أقرب وقت ممكن.

١١ - وأرحب بخطة عمل مابوتو للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وستساعد نقاط العمل أو الالتزامات البالغ عددها ٣١ التي اعتمدها جميع الدول الأطراف على توجيه الجهات المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك الأمم المتحدة، للسنوات الخمس المقبلة، وجرى الاعتراف بأهميتها في وثائق المؤتمر. وأنا أحث الدول الأطراف على أن تبذل قصارى جهدها لبلوغ التطلعات المشتركة بتحقيق الالتزامات محددة زمنياً ومساعدة الضحايا إلى أقصى حد ممكن بحلول عام ٢٠٢٥، حسبما ورد في الإعلان الذي اعتمد في المؤتمر الاستعراضي الثالث. وأحيط علماً أيضاً بالتزام الولايات المتحدة الأمريكية بوقف إنتاج وشراء الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

(٥) بيانات وتحليلات مستمدة من آلية الرصد والتقييم الخاصة باستراتيجية الأمم المتحدة لإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨.

(٦) إثيوبيا، والأرجنتين، وإريتريا، وأفغانستان، وإكوادور، وأنغولا، والبوسنة والهرسك، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وتشاد، والجزائر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وزمبابوي، والسنغال، والسودان، وشيلي، وصربيا، والصومال، وطاجيكستان، والعراق، وقبرص، وكرواتيا، وكمبوديا، وكولومبيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريتانيا، وموزمبيق، والنيجر، واليمن.

اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

١٢ - حتى الوقت الراهن، صدّقت ١٢١ دولة على اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة) أو انضمت إليها، من بينها ست دول أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير. وأهني زامبيا والكويت اللتين انضمتا للاتفاقية في عام ٢٠١٣، والعراق وغرينادا اللتين انضمتا في عام ٢٠١٤، والجزائر ودولة فلسطين اللتين انضمتا في عام ٢٠١٥. وقد دعمت الأمم المتحدة الدول في تنفيذ التزاماتها بموجب البروتوكول الخامس للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، الذي يتناول مسألة مخلفات الحرب من المتفجرات. وشهدت زيادة في التركيز على السبل والوسائل الكفيلة بتيسير تطهير مخلفات الحرب من المتفجرات وإزالتها وتدميرها، وعلى تسجيل وحفظ ونقل المعلومات المتعلقة باستخدام وترك الذخائر المتفجرة أثناء التفاعلات المسلحة. وأكرر تأكيد اهتمام الأمم المتحدة بتلقي هذه المعلومات التي تكتسي أهمية بالغة لتخطيط الإجراءات المتعلقة بالألغام وللإستجابات المقررة لحماية المدنيين.

١٣ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وتمشياً مع نطاق البروتوكول الثاني المعدّل للاتفاقية والمتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى، دعمت الأمم المتحدة الدول بتبادل الخبرات والتجارب المتعلقة بالتهديدات التي يطرحها استخدام الأجهزة المتفجرة البدائية الصنع وآثارها على السكان، والمتعلقة كذلك بالتدابير الوقائية والعلاجية. وتناولت المناقشات أيضاً الأدوات اللازمة لمكافحة تسريب المواد التي يمكن استخدامها لصنع الأجهزة المتفجرة البدائية الصنع أو استخدام تلك المواد استخداماً غير مشروع، بسبل من بينها استكشاف إمكانية إنشاء قاعدة بيانات أو بوابة أو نظام على الصعيد العالمي لتحسين تبادل المعلومات غير السرية وإنشاء جماعة من الممارسين في المجال.

١٤ - وفي إطار السياق الأوسع للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، تواصل الأمم المتحدة الدعوة إلى إيجاد قواعد دولية أقوى فيما يتعلق باستعمال الألغام المضادة للمركبات، التي مازالت تشكل مسألة إنسانية مثيرة للقلق دأب المجتمع الدولي على دراستها. وأنا أحث الدول الأعضاء على إيلاء هذه المسألة درجة عالية من الأولوية لدى نظرها في الآثار الناجمة على السكان عن ألغام غير الألغام المضادة للأفراد.

اتفاقية الذخائر العنقودية

١٥ - أرحب بالتقدم المستمر المحرز في تنفيذ اتفاقية الذخائر العنقودية، ولا سيما فيما يتعلق بتدمير مخزونات الذخائر العنقودية والالتزامات بإزالتها. وأهنئ الدول الأطراف الخمس التي أكملت التزاماتها بتطهير مخزونها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهي ألبانيا وزامبيا وغرينادا وموريتانيا والنرويج. وحتى الوقت الراهن، أصبحت ٩٣ دولة طرفاً في الاتفاقية. ورغم هذه الإنجازات الإيجابية، يساور الأمم المتحدة القلق إزاء وتيرة تحقيق عالمية الاتفاقية، وهي تشجع الدول الأعضاء على التصديق على هذا الصك الهام للقانون الدولي الإنساني والانضمام إليه.

١٦ - وتعد اتفاقية الذخائر العنقودية أداة بالغة الأهمية من أدوات القانون الدولي الإنساني لحظر استخدام وتطوير وإنتاج وحياسة وتخزين ونقل هذه الأسلحة. وحتى الوقت الراهن، مازالت هناك حالات وادعاءات باستخدامها من جانب دول غير أطراف في الاتفاقية، بما في ذلك في الجمهورية العربية السورية وجنوب السودان والسودان. ويعد استخدام الذخائر العنقودية، التي تسفر عن مذابح، انتهاكاً مباشراً للقواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني الذي يحكم سير الأعمال القتالية.

١٧ - وقد أتاح الاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، المعقود في سان خوزيه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الفرصة للدول الأطراف والأمم المتحدة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذها وفي تعزيز الوصم ضد استخدام الذخائر العنقودية.

١٨ - أما الاجتماع الاستعراضي الأول للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، المقرر عقده في دوبروفنيك بক্রواتيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، فهو يمثل فرصة ممتازة لتكرار تأكيد التزام الدول الأطراف في الاتفاقية وعددها ٩٣، وإعلان انضمام دول جديدة لها.

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

١٩ - يتطلب الناجون من الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات مساعدة طويلة الأجل من المجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة، لتلبية احتياجاتهم وحماية حقوقهم. وأنا أحث الدول الأعضاء على التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري والانضمام إليها. وبعمل ذلك، ستقوم الدول الأعضاء بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وكفالة تمتع جميع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعاً كاملاً على قدم المساواة مع الآخرين بها، وتعزيز احترام كرامتهم المتأصلة. وحتى الوقت الراهن، صدق ١٥٦ بلداً على هذه الاتفاقية أو انضم إليها، وصدق ٨٦ بلداً على بروتوكولاتها أو انضم إليها.

ثالثاً - استعراض منتصف المدة لاستراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨

٢٠ - تعرض استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨، التي وضعها الفريق المشترك بين الوكالات المعني بتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام من خلال عملية تشاورية واسعة النطاق، الأهداف والالتزامات المشتركة التي توجّه عمل الأمم المتحدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. ويقدم هذا التقرير استعراض منتصف المدة لتنفيذ الاستراتيجية، بتقييم التقدم المحرز حتى الوقت الراهن مقابل أهدافها الاستراتيجية الأربعة والتزاماتها الداخلية السبعة. وأجريت مشاورات واسعة بين أعضاء فريق التنسيق المشترك بين الوكالات بشأن المؤشرات المقررة لرصد التقدم المحرز مقابل الأهداف الاستراتيجية.

٢١ - وحين اعتمد المسؤولون الرئيسيون في فريق التنسيق المشترك بين الوكالات الاستراتيجية، عهدوا إلى دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بمسؤولية إعداد آلية لرصد وتقييم تنفيذ الاستراتيجية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، بعد إجراء اختبارات ميدانية، أطلق الفريق رسمياً آلية الأمم المتحدة للرصد والتقييم، لإعطاء دفعة لوضع السياسات المستندة إلى الأدلة والإدارة القائمة على النتائج في إدارة جميع عمليات الأمم المتحدة لمكافحة الألغام. وتولت مراكز التنسيق القطرية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، التنسيق مع النظراء في الميدان ومع السلطات الوطنية لجمع البيانات. وشملت الجولة الأخيرة من جمع البيانات ٢٠ بلداً وإقليماً. وتوفر المعلومات والتحليلات المتاحة سياقاً وإحصاءات ورؤى مفيدة بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وهذا سيتحسن مع تزايد المشاركة في آلية الرصد والتقييم.

الهدف الاستراتيجي ١: الحد من المخاطر التي تهدد الأفراد والآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات، بما في ذلك الذخائر العنقودية

٢٢ - يتطلب الحد من المخاطر التي يشكلها خطر المتفجرات اتباع نهج كلي، يشمل التثقيف المتكامل بشأن المخاطر التي تشكلها الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات، ومسح الألغام الأرضية وغيرها من مخلفات الحرب من المتفجرات وإزالتها. وفي الحالات التي تشكل فيها المخزونات غير المؤمنة خطراً على المدنيين، تشمل الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضاً إدارة المخزون. وفي البلدان والأقاليم المشاركة في آلية الرصد والتقييم التي أتيح لها الوصول إلى

البيانات ذات الصلة^(٧)، جرى الإفراج عن ٥١ في المائة من المناطق الخطرة المؤكدة والمشتبه فيها^(٨) للمجتمعات المحلية المتضررة. وعلاوة على ذلك، يتسع نطاق برامج التوعية بمخاطر الألغام/مخلفات الحرب من المتفجرات داخل المجتمعات المحلية التي حُدِّت على أنها معرضة لخطر داهم وفي ما بين السكان بوجه عام^(٧).

٢٣ - وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بدعم من الأمم المتحدة وأطراف أخرى صاحبة مصلحة، انخفض عدد الإصابات بنسبة ٨٥ في المائة في العقد الماضي. ومنذ تقريره السابق، وردت بلاغات بأقل من ٥٠ حالة إصابة سنوياً، مما يعني أن الهدف الوطني بوقوع أقل من ٧٥ إصابة في السنة قد تحقّق. وعلاوة على ذلك، حقق عدد من البلدان تقدماً كبيراً خلال الفترة المشمولة بالتقرير نحو الإزالة الكاملة لخطر الألغام الأرضية من أراضيها. ففي موزامبيق، أُعلنَ خلو ٩٧ في المائة من المقاطعات من التلوث بالألغام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

التوعية بمخاطر الألغام/مخلفات الحرب من المتفجرات

٢٤ - أحد السبل الفعالة لمنع الوفيات والإصابات والإعاقات هو تثقيف النساء والفتيات والفتيان والرجال بشأن كيفية العيش بشكل أكثر أماناً في أي بيئة ملوثة، وبشأن مكان الإبلاغ بصورة مأمونة عن وجود مخلفات حرب من المتفجرات حتى يمكن تدميرها بأمان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُجريت أنشطة توعية بمخاطر الألغام/مخلفات الحرب من المتفجرات في ١٨ بلداً أو إقليمياً^(٩). ونتيجة لذلك، تم تزويد أكثر من ستة ملايين شخص بمعلومات متعلقة بالسلامة من شأنها أن تقلل من خطر تعرضهم للقتل أو التشويه أو الإصابة بالألغام الأرضية وغيرها من مخلفات الحرب من المتفجرات. وفي عدد من البلدان، من بينها أفغانستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسري لانكا، أُدمجت التوعية بمخاطر الألغام/مخلفات الحرب من المتفجرات في المناهج الدراسية.

(٧) بيانات وتحليلات مستمدة من آلية الرصد والتقييم الخاصة باستراتيجية الأمم المتحدة لإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨. وفي ما يلي البلدان والأقاليم التي أتيح لها الوصول إلى هذه البيانات: منطقة أبيي وأفغانستان وجنوب السودان ودولة فلسطين والسودان والصحراء الغربية والصومال وطاجيكستان وكوت ديفوار ومالي ومصر وموزامبيق.

(٨) يشير "الإفراج عن الأراضي" إلى الأراضي التي تشتهب المجتمعات المحلية في تلوثها، والتي يُعلن أنها آمنة وخالية من الخطر عن طريق إجراء عملية مسح أو تطهير أو مزيج من الاثنين

(٩) الأردن، وإريتريا، وأفغانستان، وألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب السودان، والسودان، والصحراء الغربية، والصومال، وكمبوديا، وكوت ديفوار، والكونغو، وليبيا، ومالي، واليمن.

٢٥ - وتعمد التوعية الفعالة بمخاطر الألغام/مخلفات الحرب من المتفجرات على استقصاءات دقيقة ومشاورات مع المجتمعات المحلية المعرضة للخطر. ففي ميانمار، دعمت الأمم المتحدة دراسة استقصائية للمعارف والمواقف والممارسات بشأن الأثر الناجم عن الألغام/مخلفات الحرب من المتفجرات في منطقة الجنوب الشرقي، مما يشمل ٣٠ مخيماً في ولاية كاتشين. وأظهرت النتائج أن العوامل الدافعة للتراعات والفقر تعزز سلوك المخازفة، مما يبرز الحاجة إلى وضع مبادرات لبناء السلام وتوفير سبل العيش إضافة إلى برامج التوعية بالمخاطر.

الإفراج عن الأراضي عن طريق المسح

٢٦ - يعد الإفراج عن الأراضي^(٨) عن طريق المسح أول خطوة حاسمة الأهمية صوب تحديد التهديد الذي يشكله خطر المتفجرات. وهذه العملية التي تستخدمها الأمم المتحدة على نطاق واسع بالتعاون مع المنظمات المعنية بمكافحة الألغام، تتيح الإفراج عن الأراضي التي تخشى المجتمعات المحلية من تلوثها بكفاءة وبأقل التكاليف. وتوفر المعلومات التي تُجمع الأساس لوضع خطة للتطهير مُرتبة بحسب الأولوية. وفي عام ٢٠١٣، أطلقت الأمم المتحدة أول مسح غير تقني في كولومبيا، وهو بلد تضرر فيه، طبقاً لإفادات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ما لا يقل عن ٩٨٠ ٣٠ مدنياً من تقييد التنقل ومنع الدخول بسبب مخلفات الحرب من المتفجرات منذ عام ٢٠١٣. ومكن المسح المجتمعات المحلية من استخدام أراضي كانوا يخشون من تلوثها وأتاح رسم خرائط للمناطق المشتبه في خطورتها في عدة بلديات. وأدرجت النتائج في خطط التنمية المحلية، واجتذبت مبادرات وطنية أوسع نطاقاً حفزت الاقتصاد المحلي وعززت التنمية الاجتماعية-الاقتصادية والريفية دعماً لتوطيد السلام الإقليمي.

٢٧ - وفي منطقة أبيي بالسودان، قامت الأمم المتحدة بمسح أراضي ١٥٠ من المجتمعات المحلية وأفرجت عن مساحة ٢,٥ كيلومتر مربع تقريباً من الأراضي، مما أتاح العودة الآمنة للمشردين داخلياً.

٢٨ - ودعمت الأمم المتحدة، من خلال مساعدتها للمركز الكمبودي للإجراءات المتعلقة بالألغام، الإفراج عما يزيد عن ٥٠ كيلومتراً مربعاً من الأراضي، أكثر من نصفها أُفراج عنه عن طريق المسح. وحتى الوقت الراهن، جار استخدام ٨٢ في المائة من الأراضي المفراج عنها في الزراعة، و١٨ في المائة للوصول الآمن إلى الموارد المجتمعية مثل المدارس ومراكز توزيع المياه والأراضي الحرجية. وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، استحدثت الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام، بدعم من الأمم المتحدة، منهجية جديدة للمسح أسفرت عن زيادة كبيرة في

حجم الأراضي المفرج عنها. وقد أدى هذا إلى تحسين تركيز موارد التطهير على المناطق الملوثة بشكل مؤكد، كما يتضح من ارتفاع عدد مخلفات الحرب من المتفجرات المزالة من كل هكتار بنسبة تزيد عن ٤٦٠ في المائة. وفي اليمن، جرى مسح ٦٨,٥ كيلومتراً مربعاً من الأراضي المشتبه في تلوثها، وجرى تحديد ٨,٣ كيلومترات مربعة من الأراضي الملوثة بشكل مؤكد.

الإفراج عن الأراضي عن طريق التطهير

٢٩ - عندما يجري تحديد موقع التلوث بخطر المتفجرات ونطاقه بدقة، يتعين الإفراج عن الأراضي عن طريق التطهير لإزالة خطر الوفاة والإصابة المهدق بالسكان. وفي طاجيكستان، أُفْرِجَ عن أكثر من ٤,٣ كيلومترات مربعة من الأراضي الملوثة بعد عمليات التطهير، مما أدى إلى تدمير ١١ ٤٠٠ لغم أرضي مضاد للأفراد وأتاح للمجتمعات المحلية فرصاً للتنمية الاقتصادية مثل الزراعة ورعي الماشية وصيد الأسماك. وفي الصحراء الغربية، تشح الموارد المائية وتعرض مجتمعات الرُّحَل لمخاطر حوادث الألغام عند السفر مسافات طويلة بحثاً عن الماء. وفي العامين الماضيين، أفرج شركاء الأمم المتحدة عن أكثر من نصف مليون متر مربع من الأراضي شرقي الجدار الرملي الذي يقسم الإقليم، مما أتاح للمجتمعات المحلية الوصول إلى المياه بأمان. وفي اليمن، قام برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام، بدعم من الأمم المتحدة، بجمع وتدمير ٢ ٥٢٠ من الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات الموجودة قبل النزاع الحالي.

٣٠ - وأحرز تقدم مثير للإعجاب حتى في البلدان التي تشهد نزاعات في الوقت الحالي، مثل أفغانستان، حيث تولت الأمم المتحدة تنسيق عمليات تطهير ٦٣١ ١ حقلاً للألغام و٩٨ ميداناً للقتال، مما أدى إلى إعلان خلو ٣٥٩ من المجتمعات المحلية من خطر الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات، ومثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تولت الأمم المتحدة وشركاؤها تطهير حوالي ١٢,٥ في المائة من مناطق مشتبه في خطورتها أُفيد بوجودها في الدراسة الاستقصائية الوطنية للتلوث بالألغام الأرضية لعام ٢٠١٣.

٣١ - وفي جنوب السودان، رغم استمرار النزاع منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، جرى تطهير ٢ ٢٨٠ منطقة يشتبه في خطورتها، وجرى مسح أكثر من ٢ ٠٠٠ كيلومتر من الطرق لكشف تلوثها. ونتيجة لذلك، جرى تدمير ١ ٨٠٨ ألغام مضادة للأفراد، و ٧٤٥ لغمماً مضاداً للدبابات، و ٣١ ١٣٥ من مخلفات الحرب من المتفجرات، مما قلل الخطر الذي تواجهه المجتمعات المحلية وقوات حفظ السلام والعاملون في المجال الإنساني. وإضافة إلى ذلك، أبطلت الأمم المتحدة ودمرت أسلحة وذخيرة جمعت في مواقع حماية

المدنيين، مما أسفر عن تدمير ٢٧٠ من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأكثر من ١٨ ٠٠٠ طلقة ذخيرة وأسلحة أخرى، مما أسهم في سلامة وأمن أولئك الهاربين من القتال.

إدارة المخزون

٣٢ - تشير أيضاً استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨ إلى الخطر الناشئ والمتزايد

الذي يهدد المدنيين من جراء مخزونات الذخائر غير المأمونة وغير المؤمّنة. وبناءً عليه، عكفت الأمم المتحدة بشكل متزايد على اتخاذ تدابير وقائية وعلاجية تهدف إلى تجنب التفجيرات العرضية التي يمكن أن تسفر عن خسائر في صفوف المدنيين. وفي البوسنة والمهرسك، بعد تدمير جميع مخزونات الذخائر العنقودية، يتركز دعم الأمم المتحدة في الوقت الحالي على تخفيض المخزون وتأمينه مادياً وإدارة المخزون. ونتيجة لذلك، جرى التخلص من ١ ٥٠٠ طن من الأصناف غير المأمونة في العام الماضي، وارتفعت وتيرة تدمير الذخائر من ٤٠ طناً في الشهر في عام ٢٠١٤ إلى ١٨٠ طناً في الشهر في عام ٢٠١٥.

٣٣ - وتعكف بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على العمل مع السلطات الوطنية لتنفيذ برنامج فعال لإدارة الذخيرة. وبعد تحديد ٨٠ طناً من الذخيرة غير المؤمّنة داخل حدود مدينة بانغي، جرى تشييد مرافق تخزين مؤقتة آمنة ومأمونة خارج المدينة لتقليل الخطر على المدنيين. وجرى تقييم ٢٥ موقعاً آخر للشرطة والجيش لإعادة تأهيلها وبنائها في المستقبل.

٣٤ - وفي ألبانيا، مازالت مخلفات الحرب من المتفجرات تشكل خطراً على المدنيين، ولا سيما في المناطق المحيطة بمواقع تخزين الذخيرة. وتساعد الأمم المتحدة الحكومة الألبانية في تنسيق ورصد وإزالة هذه "البؤر الساخنة". وحتى الوقت الراهن، جرى تطهير ٧ من البؤر الساخنة المحددة وعددها ١٩ عن طريق تدمير أكثر من ٣٤ ٠٠٠ من مخلفات الحرب من المتفجرات وذخائر الأسلحة الصغيرة. وبالمثل، في ليبيا، عملت الأمم المتحدة مع الشركاء لتطهير ما يزيد على ١,٨ كيلومتر مربع من الأراضي المحيطة بمناطق متهدمة لتخزين الذخائر، وهي إحدى أهم أخطار المتفجرات التي تتهدد المدنيين في أعقاب نزاع عام ٢٠١١. وتواصل الأمم المتحدة الاستجابة لطلبات المساعدة في منع وقوع حوادث من هذا النوع مستقبلاً.

الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ الإنسانية

٣٥ - يشكل توافر قدرات سريعة وفعالة لدى الأمم المتحدة في مجال مكافحة الألغام عنصراً تمكينياً حيوياً للاستجابات الإنسانية. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، رأيت بنفسني الأمم المتحدة وهي تثبت قيمتها في هذا المجال المرة تلو المرة.

٣٦ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، دعا الأمين العام دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى الانتشار فوراً في غزة لتأمين مخاطر المتفجرات التي أُفيد بتخزينها في مدارس الأمم المتحدة، والتعامل معها بشكل مأمون. وأوفد خبراء بعدها بأربعة أيام وأسفر عملهم عن تطهير ٢١٤ موقعاً، مما أتاح الاضطلاع بأنشطة إنسانية واجتماعية واقتصادية بالغة الأهمية. وفي غضون ثلاثة أسابيع من وقف إطلاق النار، أُعلنت سلامة كل مدرسة من المدارس المتضررة من النزاع في الوقت المناسب لبدء السنة الدراسية الجديدة. وخلال هذه الفترة، أجرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أكثر من ١٠٠ تقييم لمخاطر مخلفات الحرب من المتفجرات في المدارس التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والسلطة الفلسطينية، والتي تقدم التعليم إلى عشرات الآلاف من الأطفال. وإضافة إلى ذلك، أتاح التطهير استئناف الإمداد بالمياه والكهرباء والمرور الآمن للمدنيين وموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني.

٣٧ - وفي البوسنة والمهرسك، أثناء الفيضانات الخطيرة التي جرت في أيار/مايو ٢٠١٤، استجاب على الفور كل من البرنامج الإنمائي واليونيسيف لطلب الحكومة بالبدء في استجابة طارئة للحد من خطر الحوادث الناجمة عن الألغام الأرضية التي تحركت من أماكنها وسط الحطام والانهيالات الأرضية. وشملت الاستجابة أعمال عاجلة للتطهير والتوعية بالمخاطر ووسم المناطق المعرضة للخطر. وشملت أيضاً تعزيز استجابة متكاملة في إطار الإجراءات المتعلقة بالألغام وإدارة أخطار الكوارث، بهدف زيادة قدرة المجتمعات المعرضة للخطر على الصمود في مواجهة الأزمة. وفي عام ٢٠١٣، تسببت أيضاً فيضانات في كمبوديا عن كشف ألغام أرضية مدفونة في العمق، مما أسفر عن زيادة التلوث. وتبين هذه الأحداث الأثر الطويل الأجل للألغام الأرضية، وضرورة قيام البلدان المتضررة بإنشاء قدرات مستدامة وفعالة من حيث التكلفة للتصدي للأخطار.

٣٨ - وفي أوكرانيا، منذ بداية الأعمال القتالية، أصيب ١٠٧ أطفال بجراح وقتل ٤٢ طفلاً بسبب الألغام الأرضية أو مخلفات الحرب من المتفجرات في منطقتي دونتسك ولوهانسك في الجزء الشرقي من البلد. وفي حضم النزاع الجاري، عملت اليونيسيف مع السلطات المحلية والشركاء لإطلاق حملة تثقيف بمخاطر الألغام/مخلفات الحرب من المتفجرات بغرض تحسين

مستويات السلامة لأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ طفل، وأنتجت أشرطة فيديو ومواد لتدريب المدرسين والأخصائيين النفسيين المدرسين وقادة المجتمعات المحلية. وأدرجت في الوقت الحالي أنشطة الرصد وتحليل البيانات المتعلقة بالحوادث الناجمة عن الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات في النظام الوطني القائم للصحة ومراقبة الإصابات. وفي أيار/مايو ٢٠١٥، أنشأ الفريق القطري للعمل الإنساني مجموعة فرعية معنية بمكافحة الألغام لتولي قيادة وتنسيق جهود الاستجابة. وحتى الوقت الراهن، اضطلعت المنظمات الإنسانية بأنشطة لتوعية ٢٦٠ ٠٠٠ من النساء والفتيات والفتيان والرجال بمخاطر الألغام/مخلفات الحرب من المتفجرات.

النزاعات المسلحة المستمرة

٣٩ - مما يؤسف له أن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت نشوب نزاعات مسلحة عنيفة وزيادة في عددها، مما أدى إلى زيادة تهديدات أخطار المتفجرات للمدنيين. وكانت لاستخدام الأسلحة المتفجرة التقليدية في المناطق المهولة بالسكان آثار مدمرة. فلا يعاني عدد لا حصر له من المدنيين من التعرض للتشويه والقتل فحسب، وإنما تشكل تركة التلوث بالمتفجرات من مخلفات الحرب خطراً فتاكاً في حالات النزاع وما بعد النزاع.

٤٠ - وبناءً على طلب من ممثلي الخاص في العراق وبدعم مني، شرعت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام مؤخراً في تقديم الدعم التقني للتصدي لخطر المتفجرات من مخلفات الحرب، بما فيها الأجهزة المتفجرة البدائية الصنع. وتسفر أخطار المتفجرات المذكورة عن وقوع ضحايا مدنيين يومياً، مما يعرقل العودة ويعوق إيجاد حلول دائمة للمشردين داخلياً ويعطل وصول العاملين في المجال الإنساني.

٤١ - وتصدياً للخطر المتزايد في مالي من مخلفات الحرب من المتفجرات، ومن بينها الأجهزة المتفجرة البدائية الصنع، أعدت الأمم المتحدة أدوات تثقيفية معدلة خصيصاً بشأن مخاطر الألغام/مخلفات الحرب من المتفجرات من أجل حماية المدنيين. فحيثما تعذرت قدرة العاملين في المجال الإنساني على الدخول، تمكن حفظة السلام من توزيع هذه الأدوات على المجتمعات المحلية المتضررة. وفي الصومال، جندت الأمم المتحدة رجالاً ونساءً من المجتمعات المحلية على طول الحدود بين الصومال وإثيوبيا للمساعدة في تحديد حجم مخاطر المتفجرات وتعزيز الاستقرار عن طريق توفير فرص العمل في المناطق المستردة من حركة الشباب.

٤٢ - وفي الجمهورية العربية السورية، استطاعت الأمم المتحدة أن تصل إلى ما يزيد على ٢٧٠ ٠٠٠ طفل وفرد من المجتمعات المحلية بمواد تثقيفية بشأن مخاطر الألغام/مخلفات الحرب

من المتفجرات من خلال مشروع مشترك مع وزارة التعليم. وفي جنوب تركيا، قامت الأمم المتحدة بتعزيز الوعي بمخاطر المتفجرات من مخلفات الحرب لفائدة العاملين في المجال الإنساني المسافرين داخل الجمهورية العربية السورية، وأعدت آلاف المنشورات باللغتين العربية والكردية، كما دربت منظمات شعبية سورية على تقديم تدريب للتوعية بالمخاطر في الجزء الشمالي من البلد، حيث بلغت زهاء ٣ ٠٠٠ شخص، أكثر من ثلثهم من الأطفال.

٤٣ - وفي اليمن، دعمت الأمم المتحدة الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام في وضع خطة قصيرة الأجل للاستجابة في حالات الطوارئ، بسبل من بينها توسيم وإزالة مخلفات الحرب من المتفجرات في المناطق المأهولة بالسكان، وتقديم خدمات طبية عاجلة للضحايا، ودعم البعثات الميدانية الإنسانية الأخرى عن طريق إيفاد خبراء في إبطال مفعول الذخائر المتفجرة. إلا أن تعذر الوصول إلى المناطق الملوثة وقلّة المعلومات المتوافرة عنها، رغم إعلان حالة الطوارئ الإنسانية من المستوى ٣، أعاق نشر المساعدات الإنسانية الطارئة في إطار الإجراءات المتعلقة بالألغام. وأنا أدعو الدول التي يمكنها القيام بذلك إلى إطلاع الأمم المتحدة على هذه المعلومات الحيوية عن مخلفات الحرب من المتفجرات حتى لا تعاق أو تعطل جهود المساعدة الإنسانية بسبب التلوث من الأجهزة المتفجرة.

الهدف الاستراتيجي ٢: قيام الجهات الفاعلة الوطنية والدولية بتقديم الدعم الشامل لضحايا الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات، في إطار الاستجابات الأوسع نطاقاً للإصابة والإعاقة.

٤٤ - تقدم الأمم المتحدة الدعم للدول والمجتمعات المحلية المتضررة على نطاق جميع الركائز الست لمساعدة الضحايا^(١٠)، وهي: (أ) جمع البيانات؛ (ب) الرعاية الطبية الطارئة والمستمرة؛ (ج) خدمات إعادة التأهيل البدني أو غيره؛ (د) الدعم النفسي والنفسي- الاجتماعي^(٥)؛ (و) وضع القوانين والسياسات العامة ذات الصلة وإنفاذها وتنفيذها.

(١٠) يشير مصطلح "الضحية" إلى أي شخص يلحق به ضرر بدني وعاطفي ونفسي أو خسارة اقتصادية أو يُحرّم بدرجة كبيرة من التمتع بحقوقه الأساسية عن طريق أفعال أو إغفالات تتعلق باستخدام الألغام أو بوجود متفجرات من مخلفات الحرب. ويشمل الضحايا الأشخاص المتضررين مباشرة، بمن فيهم الناجون وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية المتضررة من الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات. ويشير مصطلح "الناجي" إلى أي شخص يتأذى أو يصاب بسبب أحد حوادث الألغام أو مخلفات الحرب من المتفجرات أو الذخائر العنقودية وينجو من ذلك الحادث.

٤٥ - وتمثل مساعدة الضحايا أحد أكثر المجالات المحددة بوصفها ضرورة لازمة لتنمية القدرات^(٥). وتقدم الأمم المتحدة الدعم، استكمالاً للجهود الوطنية المبذولة وعملاً بالتعاون مع الشركاء، في مجال مساعدة الضحايا في تسعة برامج تعمل تحت إشراف آلية الرصد والتقييم. ويُقدّم الدعم في أغلب الأحيان في مجال دعم سبل كسب الرزق/إعادة الإدماج الاقتصادي والإدماج الاجتماعي، ولكنه يُقدّم أيضاً في الدعم النفسي-الاجتماعي، وإعادة التأهيل البدني، والرعاية الطبية الطارئة والمستمرة على السواء^(٥).

٤٦ - ويُعدّ جمع البيانات وتحليلها جانباً بالغ الأهمية من جوانب مساعدة الضحايا. وقد ساعدت الأمم المتحدة مؤخراً برنامج مكافحة الألغام المصري في إنشاء قاعدة بيانات لضحايا الألغام، وساعدت في وضع نظام لتتبع الناجين في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وهذه خطوة أساسية نحو ضمان حقوق الناجين من الذخائر العنقودية. بما يتوافق مع الاستراتيجية الوطنية، والهدف ٩ من الأهداف الإنمائية للألفية والمادة ٥ من اتفاقية الذخائر العنقودية.

٤٧ - ويعد الحق في إعادة التأهيل أمراً بالغ الأهمية للناجين من الحوادث المتعلقة بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. ففي شمالي مالي، قدمت الأمم المتحدة خدمات إعادة التأهيل البدني لـ ١٥٠ من الناجين، شملت أجهزة تعويضية مساعدة، وقبل التراجع الحالي في اليمن، قدمت الأمم المتحدة خدمات الدعم الطبي وإعادة التأهيل لما عدده ٤٩٩ ١ ناجياً من ١٠٠ مجتمع من المجتمعات المحلية المتضررة في جميع أنحاء البلد.

٤٨ - وفي أفغانستان، تدعم الأمم المتحدة خدمات توفر إعادة التأهيل البدني لـ ١٢ ٥٨٨ شخصاً، بسبل من بينها توفير الأطراف الصناعية والتدريب على استخدام الأجهزة التعويضية المساعدة؛ وتوفير تدريب مهني لـ ٦٣٨ ٥ شخصاً، في مجالات من بينها إصلاح الهواتف المحمولة والحياسة والإمام باستخدام الحاسوب؛ وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لـ ٣٢٦ ٢ شخصاً، بسبل من بينها المشورة بين الأقران. وعلاوة على ذلك، عُيّن ثلاثة مستشارين في وزارات الصحة والتعليم والعمل والشؤون الاجتماعية وشؤون الشهداء والمعوقين.

٤٩ - وتعمل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع النظراء الحكوميين وفي المجتمع المدني للتعامل مع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. وفي كولومبيا، تعمل الأمم المتحدة مع الحكومة من أجل وضع وتنفيذ استراتيجيات لإعادة الإدماج الاجتماعي-الاقتصادي للناجين وأسرهم من خلال الحملات الإعلامية، ونشر المعلومات، وتعزيز شبكات الناجين من أجل توفير فرص الحصول على الدعم النفسي-الاجتماعي والأجهزة المساعدة على التنقل. وفي السودان، قدمت الأمم المتحدة خدمات إعادة التأهيل البدني وإعادة الإدماج الاجتماعي لـ ١٥٠

شخصاً من ذوي الإعاقة، من بينهم ناجون من حوادث ألغام. وفي جنوب السودان، دعمت الأمم المتحدة أكثر من ١٠٠ شخص من الناجين بتوفير التدريب والمنح الصغيرة، بعد وضع خطط مناسبة للنشاط التجاري المقرر، وحسنت إمكانية الوصول إلى المراكز الصحية ومقدمي خدمات المساعدة على كسب الرزق.

٥٠ - وفي ما يتعلق بالقوانين واللوائح والسياسات الوطنية، ما برح أحد الأهداف الرئيسية على الصعيد العالمي خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير هو تنقيح سياسة الأمم المتحدة في مجال مساعدة الضحايا. ففي ٥٩ في المائة من البلدان والأقاليم التي تسهم في آلية الرصد والتقييم، وضعت سياسات عامة أو خطة عمل متعلقة بالإعاقة تشمل حكماً يخص الناجين وضحايا الألغام/المتفجرات من مخلفات الحرب^(٥). وفي ألبانيا، دعمت الأمم المتحدة الحكومة في وضع خطة وطنية متوافقة مع الالتزامات الدولية، تشمل تقييماً على نطاق البلد للاحتياجات الاجتماعية - الاقتصادية والاحتياجات الطبية لضحايا المتفجرات من مخلفات الحرب المهشين. وفي كمبوديا، ساعدت الأمم المتحدة الحكومة في وضع خطة استراتيجية وطنية بشأن الإعاقة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، سيتولى دعمها برنامج مبادرة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي يروج له كل من البرنامج الإنمائي واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية.

الهدف الاستراتيجي ٣: التعجيل بنقل مهام الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى الجهات الفاعلة الوطنية، على أن تزداد القدرات الوطنية اللازمة للوفاء بمسؤوليات الإجراءات المتعلقة بالألغام

٥١ - تلتزم الأمم المتحدة بتنمية القدرات ونقل مسؤوليات الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى السلطات الوطنية. وثمة عنصران بالغا الأهمية في تقييم هذا النقل إلى الجهات الفاعلة الوطنية هما وضع استراتيجية وطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام، واعتماد مخصصات للإجراءات المتعلقة بالألغام في الميزانية الوطنية. وفيما بين البلدان المشاركة في آلية الرصد والتقييم، والتي تحصل جميعها على دعم الأمم المتحدة في مجال مكافحة الألغام، وضعت نسبة ٥٩ في المائة منها استراتيجية وطنية لمكافحة الألغام وميزانية وطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام^(٥). وعلاوة على ذلك، بدأ ٦١ في المائة من هذه البلدان في خطط انتقال المسؤولية إلى الجهات الوطنية، وتشتمل ٤٥ في المائة من تلك الخطط الانتقالية على عملية للرصد.

٥٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُحرز تقدم صوب نقل مهام الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى الجهات الفاعلة الوطنية. ففي أفغانستان، التي تستضيف أكبر عدد من برنامج مكافحة الألغام لأغراض الإنسانية في العالم، لا يعمل سوى أربعة موظفين دوليين تابعين

للأمم المتحدة جنباً إلى جنب المواطنين الأفغان نحو تحقيق أهداف الخطة الوطنية. وفي البوسنة والمهرسك، تدير السلطة الوطنية حالياً جميع أنشطة التخطيط والعمليات المتعلقة بمكافحة الألغام، في حين توفر الأمم المتحدة المشورة الاستراتيجية والدعم في حالات الطوارئ، عند الطلب. ومع تقدم نقل مهام الإجراءات المتعلقة بالألغام، يلزم إجراء تقييمات وتعديلات استراتيجية بانتظام لضمان تحقيق نتائج مستدامة. وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أُجري تقييم لقدرات كل من السلطة الوطنية والأمم المتحدة في عام ٢٠١٤، وجرى الاتفاق على استراتيجيتين متوسطة وطويلة الأجل لكلا المنظمتين.

٥٣ - وتزود الأمم المتحدة السلطات الوطنية، عند الطلب، بذوي الخبرة للمساعدة في وضع الأطر والاستراتيجيات التقنية والتشغيلية للإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي اليمن، تقدم الأمم المتحدة الخبرة الفنية اللازمة لدعم وضع استراتيجية جديدة لمكافحة الألغام تجسد السياق المتغير. وفي كولومبيا، قدمت الأمم المتحدة المشورة للحكومة بشأن وضع إطار تنظيمي تقني تنفيذي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، وساعدت الهيئة الوطنية لمكافحة الألغام في وضع المعايير الوطنية، ونظم إدارة الجودة، لأغراض من بينها اعتماد المشغلين، ووضع إجراءات التشغيل الموحدة لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وقدمت الأمم المتحدة أيضاً المساعدة التقنية في صياغة الخطة الوطنية الكولومبية للإجراءات المتعلقة بالألغام، التي أسفرت عن إدراج عناصر من الإجراءات المتعلقة بالألغام في ١١ صكاً من صكوك السياسات الوزارية، و٢٧ صكاً على مستوى البلديات.

٥٤ - وفي الصومال، تدعم الأمم المتحدة إنشاء مؤسسة حكومية اتحادية معنية بإدارة أخطار المتفجرات، التي أُفِرَّت بموجب المرسوم الرئاسي الصادر في آب/أغسطس ٢٠١٣. وإضافة إلى ذلك، دعمت الأمم المتحدة قوة الشرطة الصومالية في إنشاء أول قدرات في البلد لإبطال مفعول الأجهزة المتفجرة البدائية الصنع و١١ فريقاً من الشرطة الصومالية لإبطال مفعول الذخائر المتفجرة ليكونوا المستجيبين الأوائل لأخطار المتفجرات في المدن الكبرى. وتمكنت الأفرقة، بوصفها إحدى مؤسسات الأمن الوطنية الوحيدة العاملة خارج مقديشيو، من تدمير أكثر من ٢٠٠٠ عبوة متفجرة شكلت خطراً على السكان المحليين. وإجمالاً، أصبحت المساعدة في مجال إدارة المخاطر والأسلحة/الذخيرة جانباً رئيسياً من جوانب عمل الأمم المتحدة في الميدان، ولا سيما العمل الذي تضطلع به دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام.

٥٥ - ويمكن زيادة الوتيرة والتقدم المحرز في نقل برامج الأمم المتحدة إلى الإدارة الوطنية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يوفر قوة دفع ممتازة للبرامج الوطنية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. وأنا أثني على الجهات الفاعلة للإجراءات المتعلقة بالألغام بالأمم

المتحدة على جهودها الدؤوبة المبذولة في هذا الصدد، ومنها البعثة التي نظمتها الأمم المتحدة للهيئة الوطنية لإزالة الألغام في طاجيكستان إلى الهيئة الوطنية لإزالة الألغام في الأردن. وركزت البعثة على استخدام القروض البالغة الصغر لمساعدة الناجين، في إطار مبادئ التمويل الإسلامي، وأنشطة التوعية للأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الناجون من الألغام/المتفجرات من مخلفات الحرب. ومن خلال توفير الخبرة التقنية والبرامج تدريبية، دعمت الأمم المتحدة أيضاً المراكز الإقليمية مثل مركز التدريب على إزالة الألغام لأغراض إنسانية (Centre de formation au déminage humanitaire) في بنن، والتي تتيح فرصاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد الإقليمي.

الهدف الاستراتيجي ٤: تعزيز الإجراءات المتعلقة بالألغام وإدماجها في الصكوك والأطر المتعددة الأطراف وفي الخطط والتشريعات الوطنية.

٥٦ - تؤكد آلية الرصد والتقييم^(٥) أن ٦٨ في المائة من البلدان المتضررة دول أطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، وأن ٧٧ في المائة من الدول التي تحظى بوجود للأمم المتحدة دول أطراف. ورغم أن ٤٨ في المائة من البلدان المتضررة دول أطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، فإن هذا الرقم يصبح ٦٩ في المائة فيما بين البلدان التي تحظى بوجود للأمم المتحدة معني بمكافحة الألغام.

٥٧ - وأنا أولي أهمية كبيرة للامتنال للقانون الدولي الإنساني وأكرر تأكيد التزام الأمم المتحدة بدعم الدول في هذا الصدد. وفي عام ٢٠١٥، دعمت الأمم المتحدة جهود السلطة الوطنية في مالي في الإبلاغ عن امتثالها للبروتوكول الثاني المعدل الملحق بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وفي جنوب السودان، دعمت الأمم المتحدة صياغة تقرير الشفافية السنوي للسلطة الوطنية بشأن اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد.

٥٨ - ويعد وضع الخطط والاستراتيجيات لتنفيذ الأطر المتعددة الجنسيات المتعلقة بالإجراءات المتعلقة بالألغام أحد الجوانب البالغة الأهمية لعمل الأمم المتحدة في عدد من البلدان. وأنا أرحب بقيام الاتحاد الأفريقي في نيسان/أبريل ٢٠١٤ بإطلاق إطاره الاستراتيجي للإجراءات المتعلقة بالألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات، الذي يمثل مبادرة هامة وُضعت في شراكة وثيقة مع الأمم المتحدة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تهدف الخطة الوطنية للمرحلة الانتقالية وبناء القدرات والخطة الاستراتيجية الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، اللتان وضعنا بمساعدة من الأمم المتحدة، إلى تحقيق الأهداف الوطنية المطلوبة بموجب معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد. وفي كمبوديا،

دعمت الأمم المتحدة عمل السلطة الوطنية في وضع خطة عملها الاستراتيجية لضمان تخصيص الموارد بفعالية وفقاً للأولويات الوطنية، على النحو المحدد في عمليات التخطيط المحلي.

٥٩ - وقد تحقق أيضاً إدراج الإجراءات المتعلقة بالألغام في الخطط الوطنية الأوسع نطاقاً في عدد من البلدان. وفي كولومبيا، أتاح التعاون الوثيق مع خبراء مكافحة الألغام إدراج الإجراءات المتعلقة بالألغام في مجموعة من الخطط الوطنية. فعلى سبيل المثال، أبرز تقرير مقدم إلى الكونغرس في آب/أغسطس ٢٠١٤ بشأن تنفيذ قانون الضحايا ورد الأراضي أهمية الإجراءات المتعلقة بالألغام في تهيئة ظروف اجتماعية واقتصادية آمنة ومستقرة من أجل تشجيع عودة المشردين داخلياً وإعادة الأراضي بفعالية. وأدرجت أيضاً الإجراءات المتعلقة بالألغام في الاستراتيجية الوطنية لتحسين مستويات المعيشة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ في طاجيكستان. وأدرجت أيضاً الإجراءات المتعلقة بالألغام في أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المتعلقة بأفغانستان وجنوب السودان وطاجيكستان ومالي. وفي الصومال، أدرجت الإجراءات المتعلقة بالألغام في الإطار الاستراتيجي المتكامل الذي يدعم ميثاق الاتفاق الجديد من أجل الصومال. وهذا سيساعد السلطة الوطنية على الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن إدارة مخاطر المتفجرات ويعينها في بناء مؤسسات قطاع الأمن وقدرات الشرطة الوطنية بحلول عام ٢٠١٦.

٦٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز عدد من الدول المتضررة تقدماً في وضع تشريعات وطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي أفغانستان، جرت صياغة تشريع للإجراءات المتعلقة بالألغام بدعم من الأمم المتحدة، وهو حالياً في انتظار موافقة وزارة العدل عليه. وفي طاجيكستان، تعكف الأمم المتحدة على دعم وضع تشريعات للإجراءات المتعلقة بالألغام، استناداً إلى الخبرات الوطنية والتجارب المكتسبة من الدول الأخرى المتضررة، بما في ذلك كرواتيا ولبنان.

٦١ - ونظراً لأن التهديدات التي تشكلها أخطار المتفجرات لها تأثير على قرارات مجلس الأمن، أصبحت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام مكلفة بشكل متزايد بدعم حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، عملاً أيضاً بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الآخرين في مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابع لإدارة عمليات حفظ السلام. وقد أتاح ذلك حرية التنقل لحفظة السلام ومكّن من تنفيذ الأنشطة الصادرة بها تكليف. وفي منطقة أبيي، جرى مسح ٥٠٦ كيلومترات من الطرق، مما مكن نشر القوات ونقل المعدات والإمدادات. وإضافة إلى ذلك، زوّدت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بالمشورة والدعم التقنيين اللازمين

لمكين القوة، من أجل التصدي لمخاطر المتفجرات في جميع قطاعات العمليات وفي طرق الإمداد الرئيسية. ومن خلال هذه العمليات وأمثالها، ما برحت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تسهم بنشاط في إدامة السلام وتحقيق الاستقرار.

الالتزامات الداخلية بتعزيز قدرة الأمم المتحدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام

٦٢ - إضافة إلى الأهداف الاستراتيجية المستعرضة أعلاه، التزمت الأمم المتحدة بعدد من المبادرات الرامية إلى تعزيز مساعدتها في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

٦٣ - وأول هذه هو نقل مهام الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى الجهات الفاعلة الوطنية، وهو التزام داخلي بالهدف الاستراتيجي ٣، كما جاء أعلاه، الذي أُحرز فيه تقدم كبير على مدى العامين الماضيين كما أوضحنا.

٦٤ - والثاني هو تعزيز تقسيم عمل الأمم المتحدة بالاستفادة الكاملة من آليات تنسيق إجراءات مكافحة الألغام الموجودة على الصعيد القطري. ويجري تحقيق ذلك من خلال الفريق المشترك بين الوكالات المعني بتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام. وإضافة إلى ذلك، تتولى الأمم المتحدة قيادة مجال مسؤولية الإجراءات المتعلقة بالألغام في مجموعة الحماية في أفغانستان وباكستان وتشاد والجمهورية العربية السورية وجنوب السودان والسنغال والصومال وكولومبيا وموريتانيا وميانمار، بما يضمن إدماج الإجراءات المتعلقة بالألغام في تخطيط المساعدات الإنسانية وتعبئة الموارد والاستجابة. أما في البلدان التي لم تُفعل فيها مجموعة الحماية، كما هو الحال في إريتريا ونيبال، تؤدي هذه المهمة السلطات الوطنية بدعم من الأمم المتحدة.

٦٥ - والالتزام الثالث هو الاستمرار في تنفيذ المبادئ التوجيهية الجنسانية للأمم المتحدة. وتؤكد آلية الرصد والتقييم أن ٧٦ في المائة من البرامج يراعي المنظور الجنساني في كثير من الأحيان أو دائماً تقريباً في تصميم البرنامج. ويقوم ٧٥ في المائة من البرامج في كثير من الأحيان أو دائماً تقريباً بتصنيف البيانات حسب نوع الجنس والعمر، ويشكّل أكثر ٩٠ في المائة منها أفرقة المسح من الرجال والنساء، حسب الاقتضاء، مع مراعاة الخصائص الديمغرافية والعادات المجتمعية. وبالرغم من المعايير المحلية التي تصبح بمثابة حواجز تحول دون عمل المرأة، أفادت برامج الأمم المتحدة جميعها بأنها تطرح في كثير من الأحيان أو دائماً تقريباً إعلانات للشواغر مفتوحة للرجال والنساء، وأن ٩٣ في المائة من تلك البرامج يهيئ في كثير من الأحيان أو دائماً تقريباً جميع الترتيبات الممكنة لتلبية احتياجات المرأة والرجل في مكان

العمل، وأن ٧٧ في المائة يشجع بفعالية في كثير من الأحيان أو دائماً تقريباً عمل المرأة في مجال مكافحة الألغام.

٦٦ - وفي ألبانيا، تشترط الأمم المتحدة أن يبدي جميع المشغلين الوعي بالمسائل الجنسانية في تصميم البرامج وأن يشيروا إلى سبل رصد تنفيذ هذا الوعي. وفي طاجيكستان، تُرجمت المبادئ التوجيهية الجنسانية إلى اللغة الطاجيكية ويستخدمها على نطاق واسع المتطوعون بأنشطة التوعية بمخاطر الألغام/مخلفات الحرب من المتفجرات والمجالس المحلية في المجتمعات المحلية المتضررة.

٦٧ - واشتركت الأمم المتحدة مع برنامج مراعاة المنظور الجنساني ومكافحة الألغام، بغرض زيادة تعزيز مراعاة المنظور الجنساني في برامجها الميدانية، في إجراء دراسات استقصائية أساسية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني والعمل في شراكة مع السلطات الوطنية لوضع استراتيجيات لتحسين تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ومنذ تقرير الأخير، جرى تنفيذ ما سبق في الصومال وصوماليلاند ودارفور. وفي جنوب السودان، أسفرت استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني الخاصة ببرنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في جنوب السودان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ عن إدراج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في بيانات الأعمال، ووثائق التعاقدات، والعمليات المتعلقة بضمان الجودة وتقييم الاحتياجات ورصد الأثر.

٦٨ - أما المبادرة الرابعة فهي تحديث سياسة الأمم المتحدة المتعلقة بمساعدة الضحايا. وبلغت المشاورات بشأن السياسة المحدثة مرحلة متقدمة، وسترکز السياسة الجديدة على أفضل السبل التي تستطيع بها الأمم المتحدة أن تدعم ضحايا الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات وغيرها من أخطار المتفجرات. وستجسد أيضاً السياسة المحدثة التطورات الرئيسية المشهودة في السنوات الأخيرة وتبرز أهمية إدماج جهود مساعدة الضحايا في الأطر الوطنية الأوسع نطاقاً، وأهمية استدامة الخدمات والدعم للضحايا.

٦٩ - والمبادرة الخامسة هي وضع معايير وطنية وتعزيز الامتثال للمعايير الدولية لمكافحة الألغام والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة. وحتى الوقت الراهن، وُضع ٤٣ معياراً من المعايير الدولية لمكافحة الألغام واعتمد ٤٢ منها، وواحد مازال في صيغة مشروع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت معايير بشأن مسائل تتراوح بين التخلص من الذخائر المتفجرة في أعقاب انفجارات وقعت في مكان تخزين الذخائر، وبين أعمال المسح والتطهير تحت سطح الماء ووضع تعاريف للأجهزة المتفجرة البدائية الصنع. وقد تُرجم العديد من المعايير إلى اللغات العربية والفارسية والفرنسية والإسبانية والأوكرانية.

٧٠ - والمبادرة السادسة هي رفع مستوى المهارات الفنية والتقنية لموظفي الأمم المتحدة، التي أقامت المنظمة لأجلها دورات تدريبية إلزامية جديدة لموظفي العمليات/ضمان الجودة وموظفي البرامج. وحتى الوقت الراهن، شارك ٥١ موظف عمليات و٤٨ موظف برامج في تلك الدورات. وإضافة إلى ذلك، يتعين على جميع الموظفين الميدانيين أن يحضروا الدورتين التدريبيتين المتعلقةتين بنهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية وباستعمال حقائب لوازم إسعاف الإصابات، وأن يلتزموا بما جاء فيهما. وبالتعاون مع إدارة شؤون السلامة والأمن، أكمل ٤٧ موظفاً من موظفي الأمم المتحدة بنجاح برنامج التأهيل الأمني، وجرى تدريب ١١ موظفاً على إدارة حوادث أخذ الرهائن.

٧١ - وأخيراً، التزمت الأمم المتحدة بتعزيز إدارة الموارد، مع التركيز على الشفافية. وقد انتقلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بوصفها جزءاً من الأمانة العامة، إلى استخدام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهي مجموعة دقيقة من المبادئ المالية المعترف بها علناً ويطبقها القطاع العام والكيانات التي لا تستهدف الربح، مما يعزز نظم المحاسبة والإبلاغ المالي. وإضافة إلى ذلك، قامت الدائرة بتبسيط أساليب العمل في إطار التحضير لإدارة صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للتعريفات المقدمة للمساعدة في مكافحة الألغام المقرر نقله من النظام المتكامل لإدارة المعلومات إلى نظام أوموجا. وتجري بانتظام مراجعة إدارة الموارد المخصصة لأنشطة اليونيسيف في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، وتقدم عمليات المراجعة المذكورة ومنظورات أخرى إلى المجلس التنفيذي لليونيسيف، إلى جانب نتائج التقييمات الرئيسية، تمشياً مع مبدأ الشفافية. وتؤكد الأمم المتحدة لمناخها الحاليين أهمية التمويل غير المقيد المتعدد السنوات للتمكين من تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالألغام في البرامج التي ينقصها التمويل، وتمكين النشر السريع للخبراء والمعدات استجابةً للأزمات الإنسانية، ووضع الخطط المتعددة السنوات.

٧٢ - وفي عام ٢٠١٤، تولت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بالنيابة عن الفريق المشترك بين الوكالات المعني بتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، جهود التنسيق والإشراف على عملية إنشاء ونشر حافظة مشاريع الإجراءات المتعلقة بالألغام لعام ٢٠١٥ (Mine Action Project Portfolio)، التي تعرض احتياجات أكثر من ٢٠ بلداً متضرراً من الألغام في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. وهذا شمل تعيين وإدارة منسقين للحواظ القطرية من البلدان المتضررة من الألغام لتولي مسؤولية العمل مع السلطات الوطنية والأمم المتحدة والشركاء في مكافحة الألغام، لوضع استراتيجية قطرية ومقترحات للمشاريع في مجال مكافحة الألغام. وعلى مستوى المقر، قام كبار الموظفين من البرنامج الإنمائي واليونيسيف ودائرة الإجراءات

المتعلقة بالألغام باستعراض واعتماد كل حافظة من الحواظف القطرية قبل نشرها. وفي إطار هذه العملية، تولت الدائرة أيضاً إدارة الانتقال إلى نظام برمجيات جديد وإعادة تصميم الموقع الشبكي بغرض تزويد أصحاب المصلحة بعرض أكثر تفاعلاً وأسهل فهماً لاحتياجات التمويل اللازمة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

رابعاً - ملاحظات وتوصيات

٧٣ - تقع الإجراءات المتعلقة بالألغام في صميم الاستجابة الإنسانية في حالات ما بعد النزاع، إذ أن التلوث بالألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات مازال يمثل مشكلة أمنية رئيسية تؤثر على السكان المدنيين، وعمليات الأمم المتحدة، وإدامة السلم والأمن العالميين. فالإجراءات المتعلقة بالألغام تمكن الهروب والعودة الآمنين للمشردين داخلياً واللاجئين وتتيح إيجاد حلول دائمة أخرى لأولئك الأشخاص، وتساعد على حماية حريتهم في التنقل وتكفل قدرة العاملين في المجال الإنساني وحفظه السلام على الوصول. وقد أثبتت الأمم المتحدة مهارات في التنسيق وفي توفير استجابة سريعة وفعالة لحالات الطوارئ، وفي إنجاز المطلوب على نطاق جميع الركائز الخمس للإجراءات المتعلقة بالألغام وهي: تطهير الألغام؛ والتوعية بمخاطر الألغام/مخلفات الحرب من المتفجرات؛ ومساعدة الضحايا؛ وأنشطة الدعوة؛ وتدمير المخزون. وأنا أرحب بمجال مسؤولية الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع لمجموعة الحماية العالمية، وأحث الشركاء على دعم زيادة تطويره.

٧٤ - وأصبحت الطلبات المقدمة إلى الأمم المتحدة التماساً للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ آخذة في التزايد، نظراً لأن مخلفات الحرب من المتفجرات ما هي إلا إرث حتمي للتراثات المسلحة. وأطلب إلى الدول الأعضاء أن تدعم إيجاد استجابة سريعة ومرنة من جانب الأمم المتحدة عن طريق التمويل غير المخصص الذي يمكن التنبؤ بتوافره. وأدعو الدول التي يمكنها القيام بذلك أن تمول عنصر الإجراءات المتعلقة بالألغام من جهود الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية، وأن تدعم زيادة تعميم مكافحة الألغام في تخطيط الأنشطة الإنسانية، وفي ندوات جمع الأموال، وفي قرارات وولايات مجلس الأمن ذات الصلة.

٧٥ - وقد طرحت الزيادة في عدد التراعات الجارية داخل الدول والاتساع في نطاق مخاطر المتفجرات تحديات جديدة. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء استخدام الأسلحة المتفجرة التقليدية في المناطق المأهولة بالسكان، مما يؤثر تأثيراً مدمراً على المدنيين ويترك إرثاً من مخلفات الحرب من المتفجرات لعقود من الزمان. وأنا أكرر مناشدتي لأطراف التراعات الامتناع عن استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة

بالسكان. وأحث أيضاً الدول الأعضاء على دعم الجهود التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لجمع أمثلة على الممارسات الجيدة ووضع التوجيهات في هذا المجال. وتشكل الزيادة في استخدام الأجهزة المتفجرة البدائية الصنع في النزاعات اليوم اتجاهاً آخر يبعث على القلق، وأدعو أطراف النزاعات إلى الكف عن استخدام هذه الأسلحة والأساليب. وأصبحت هذه المسألة أحد الجوانب الرئيسية لمختلف عمليات السلام والعمليات الإنسانية في الميدان.

٧٦ - وأنا أدعو الدول أيضاً إلى تعزيز جهودها الرامية إلى حماية المدنيين من أخطار المتفجرات عن طريق الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وأكرر دعوتي إلى تحقيق عالمية هذه الصكوك البالغة الأهمية وإلى الامتثال في جميع الجوانب.

٧٧ - وما زالت التفجيرات العرضية الناجمة عن مخزونات الذخيرة غير المأمونة وغير الآمنة الموجودة في مناطق مأهولة بالسكان تعيث دماراً في كثرة من البلدان، بصرف النظر عن المستوى الإنمائي للبلد. وأدعو الدول الأعضاء إلى تحسين إدارة الذخيرة لديها وفقاً للمعايير الدولية وأكرر تأكيد دعم الأمم المتحدة المستمر لهذه الجهود.

٧٨ - وإنني أثنى على الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام للتقدم الذي أحرزته نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية والالتزامات الواردة في استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨، بما فيها تلك المتعلقة بالمبادئ التوجيهية الجنسانية. وأؤكد مجدداً للدول الأعضاء التزام الأمم المتحدة بالرصد والتقييم الكاملين لأنشطة الدول الأعضاء في مجال مكافحة الألغام من أجل تمكين التنفيذ الفعال للاستراتيجية.

٧٩ - وأنا راضٍ عن التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في نقل زمام الأمور إلى الكيانات الوطنية، وكذلك عن دعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأرحب أيضاً بإطار الاتحاد الأفريقي الاستراتيجي للإجراءات المتعلقة بالألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات لعام ٢٠١٤، الذي يؤكد أن تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية يعزز العمل، ويشجع على تعزيز التعاون.

٨٠ - وتمثل الإنجازات وأوجه التقدم الواردة في هذا التقرير دليل على نجاح القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بالألغام، وعلى التزام الدول الأطراف بالاتفاقيات ذات الصلة، وتفاني كيانات الأمم المتحدة المشاركة في الإجراءات المتعلقة بالألغام وشركائها، وعلى نجاح جهود التنسيق المعزز التي تبذلها الأمم المتحدة. وأدعو الدول

الأطراف إلى أن تظل ملتزمة بمهمة تخليص العالم من الألغام الأرضية المضادة للأفراد وبإعمال حقوق الناجين والضحايا من خلال الإرادة السياسية والدعم المالي.

٨١ - وأحتتم بالإعراب عن امتناني للعاملين في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام الذين يعملون بلا كلل لتحقيق رؤية الأمم المتحدة بإيجاد عالم خال من تهديد الألغام الأرضية وغيرها من مخلفات الحرب من المتفجرات، بما فيها الذخائر العنقودية، وإنني أدين بأشد العبارات جميع الاعتداءات التي يتعرضون لها.
